

الباب الأول: في معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدلاً منها: واحتلوا في الكبرى، فروي عن عمر وابن مسعود أنهم كانوا لا يرباها بدلاً من الكبرى، وكان على وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلاً من الطهارة الكبرى، وبه قال عامّة الفقهاء، وأنه لم تصح عندهم الآثار الواردة بالتيمم للجنب، ومن كانت الملامة عند هى اللمس باليد، يعني قوله تعالى: {أو لامست النساء} فالظاهر أنه إنما يعود الضمير عند حديثه على المحدث حدثاً أصغر فقط، وامسحوا برسك وأرجلكم إلى الكعبين، فإن التقديم والتأخير مجاز، وهو أن حملها على ترتيبها يوجب أن المرض والسفر حدثان، وهذا هو أحد الأسباب التي أوجبت الخلاف في هذه المسألة. فقال: لا تصل، فاما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب فصلت، ثم تنفع فيهم، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال: إن شئت لم أحذث به، وفي بعض الروايات: أنه قال له عمر: نوليك ما توليت، فلم يجد الماء شهراً كيف يصنع بالصلة؛ فقال عبد الله لأبي موسى: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً، فقال أبو موسى: فكيف بهذه الآية في سورة المائدة {فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً} فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذه الآية لؤشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد، وذكر له الحيث المقدّم، فقال له عبد الله: ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار؟ خرجهما البخاري، وإن نسيان عمر ليس موئلاً في وجوب العمل بحديث عمار، والحاصل بعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً». وأما حديث عمران بن الحchin فهو «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً معتزاً لم يصل مع القوم فقال: يا فلان ما متاعك أن تصلي مع القوم؟ فقال: يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء. فقال عليه الصلاة والسلام: عليك بالصعيد فإنه يكفيك» ولموضع هذا الإحتمال اختلفوا: هل لمن ليس عند ماء أن يطأ أهله أم لا يطؤها؟